

**العلاقات التجارية بين مدن المغرب الشمالية ومدن جنوب فرنسا
فى القرن السابع الهجرى/الثالث عشر الميلادى
(دراسة تحليلية وثائقية)**

د. جمال أحمد طه على*

فى الواقع يتبين لنا من خلال الأبحاث التى أعدت حول موضوع العلاقات الاقتصادية بين بلدان حوض البحر المتوسط الغربية، أنها ركزت على العلاقات التجارية بين المدن الإيطالية (جنوة، بيزا، البندقية، نابلى)، وبلدان المغرب^(١)، وبين أسبانيا الإسلامية وهذه الأخيرة^(٢)، ولعل ذلك راجع إلى توافر أدوات البحث من مصادر ووثائق، لاسيما ما ظهر منها فى السنوات الأخيرة، وتشير هذه الأبحاث إلى تنويعات نادرة عن وجود فنادق خاصة للتجار المرسيين فى مدن المغرب لاسيما سبتة وتلمسان وتونس وبجاية وإن كانت المصادر العربية لا تقدم لنا معلومات واضحة فيما يخص العلاقات الاقتصادية لاسيما مع هذه البلدان، فإن صمت المصادر العربية، لا يقابله صمت المصادر الأوروبية لاسيما الإرشيفية منها.

وباستثناء المقالين اللذين كتبهما جيزال شوفين Gisele Chovin الأول: عن المرسيين فى سبتة فى القرن الثالث عشر الميلادى Les Marseillais à Ceuta au 13 siècle^(٣)، والثانى: بعنوان لمحة عن العلاقات بين فرنسا والمغرب فى نهاية العصور الوسطى.

Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc à la fin du Moyen-Age.^(٤)

فإنه من النادر ما جاءت الإشارة عن علاقات تجارية ربطت بين فرنسا وبلدان المغرب، أو حتى عن ممارسة التجار الفرنسيين لأية أعمال تجارية عبر مياه البحر المتوسط، وداخل بلدان المغرب فى القرن السابع الهجرى/الثالث عشر الميلادى.

* * مدرس التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادى.

لكن بفضل الاطلاع على الوثائق التي نشرها لويس بلاتكارد Louis Blancard عن تجارة مدينة مرسيليا في العصور الوسطى^(٥)، وكذلك بفضل ما كتبه الكونت دي ماس لاترى عن العلاقات التجارية لإفريقيا الشمالية أو المغرب مع الأمم المسيحية في العصر الوسيط^(٦)، وأيضاً الإطلاع على بعض أرشيفات المدن الفرنسية (مونبيلييه - ناربون) يمكن لنا على الرغم من التغيرات المتعددة والفجوات الكثيرة التي لارمت الأرشيفات بفقدان كثير من السنوات التي لا تشير لنا فيها عن هذا النشاط، وانطلاقاً من الملاحظات السالفة الذكر يمكن - فيما أعتقد - البحث في موضوع العلاقات التجارية بين مدن فرنسا الجنوبية ومدن المغرب الشمالية خلال القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، ولعل هذا البحث ينير جوانب متعددة، تظهر بعض مظاهر التواصل الاقتصادي بين البلدين خلال هذا القرن.

والسؤال المطروح في بداية هذا البحث - والذي أعتقد أنه كان وراء إغفال المصادر للدور الفرنسي في تجارة البحر المتوسط مع بلدان المغرب - هو متى استطاع التجار الفرنسيون التخلص من عملية التفوق التجاري الإيطالي والأسباني والقطلاني في حوض البحر المتوسط؟.

في الواقع، إن الإجابة على هذا التساؤل لتحديد الزمن الذي استطاع فيه الفرنسيون التخلص النهائي من هذا التفوق - وهو القرن الخامس عشر الميلادي - يجعلنا مقتنعين بأن هناك علاقات اقتصادية قوية ربطت بين فرنسا وبلدان المغرب - وهو ما سنحاول أن نوضحه - مثلما كانت هناك علاقات تجارية بين هذه الأخيرة وبين إيطاليا وأسبانيا، وإن كان التفوق قد عُدّ لهما في هذا المجال قبل بدايات القرن الخامس عشر الميلادي.

وعلى الرغم من أن المدن الفرنسية، لاسيما مدينة مرسيليا كانت مزدهرة قليلاً في حوالى نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وأصبحت خلال هذا القرن أكثر نشاطاً في تجارتها مع المدن الأوروبية، إلا أننا لم نعر على أية وثيقة تجارية محددة لها في تجارتها مع المدن المغربية خلال هذا القرن. وإن كان دي ماس لاترى يؤكد أن التجار المرسيلييين كانوا يترددون على مدينة سبتة منذ القرنين الرابع والخامس

الهجريين/ العاشر والحادى عشر الميلاديين، واللذين اعتبرهما دى ماس لاترى أنهما أكثر خطورة فى الموانى البحرية⁽⁷⁾.

وعلى ما يبدو كانت بدايات القرن السادس الهجرى/الثانى عشر الميلادى مناسبة لتأسيس التجارة الفرنسية البحرية فى حوض البحر المتوسط، لاسيما فى مجال النقل، فبدأت مرسيليا تأخذ مكانها فى المعاهدات التجارية المغربية، ففى النصف الثانى من القرن السادس الهجرى/الثانى عشر الميلادى بدأ تجار مرسيليا ومونبيليه بعقد معاهدات تجارية مع بلدان المغرب⁽⁸⁾، وقد انعكس ذلك بصورة أساسية فى الأعمال الفرنسية التجارية فى مطلع القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر الميلادى⁽⁹⁾ومن ناحية أخرى فإن الجمهوريات الإيطالية شعرت بتزايد منافسة الأساطيل الفرنسية والتي جعلت من مرسيليا مركزاً لها⁽¹⁰⁾.

ومن المعروف أنه كما حاول مسلمو بلاد المغرب فى تناسق عجيب أن يوسعوا علاقاتهم التجارية المتتابعة عن طريق البر عبر العصر الوسيط، حاولوا أيضاً عن طريق امتلاكهم للأساطيل البحرية أن يوثقوا ويوسعوا من علاقاتهم الاقتصادية مع البلدان الأوروبية المسيحية عبر حوض البحر المتوسط، وهناك شواهد كثيرة تؤكد هذه العلاقات.

وبفضل الوثائق التى نشرها L. Blancard نستطيع أن نحدد النصف الأول من القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر الميلادى، لبدء العلاقات التجارية الفرنسية الفعالة مع مدن المغرب الإسلامى، فسرعان ما أصبحت هذه العلاقات أكثر أهمية من تلك التى كانت تربط مرسيليا مع جنوة وغيرها من المدن البحرية الإيطالية، حيث شهدت بدايات هذا القرن تحولاً خطيراً فى خطوط النقل البحرى عبر المتوسط، فكانت معظم سفن المدن الإيطالية المبحرة إلى بلدان المغرب الأقصى لا تقدم على العبور من الشمال إلى الجنوب فى البحر المتوسط بشحناتها الكاملة، إلا بعد مرورها بمحاذاة الساحل الشمالى وصولاً إلى مدينة مرسيليا، وانطلاقاً منها إلى مدن المغرب الأقصى⁽¹¹⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تجار مدينة مونبيليه ترددوا أيضاً على مدينة سبته في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، كما كانت لهؤلاء التجار علاقاتهم التجارية مع مدينة جربة في القرن نفسه⁽¹²⁾.

ويؤكد دي ماس لاتري أن في نهاية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وبداية القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، كانت مدينة سبته من بين الموانئ في الشمال الأفريقي التي يتردد عليها التجار المرسيليون⁽¹³⁾، ومن المعروف أن مدينة سبته كانت تعيش أساساً على المبادلات التجارية مع عالم حوض البحر المتوسط، ولم يكن لها أن تستغنى عن النقد الأجنبي الذي كان الأداة الأساسية لحياتها اليومية، حيث يوجد بكثرة في المدينة، ويستعمل على نطاق واسع في اقتصاد يقوم على المبادلات النقدية⁽¹⁴⁾.

هكذا سيبدأ انتقال السيطرة التجارية البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي إلى التجار الفرنسيين، وهكذا ستكون بدايات التحول في التبادل التجاري الذي كان معقوداً خلال القرون السابقة للمدن الإيطالية مع بلدان المغرب، إلى المدن الفرنسية، لا سيما مدينة مرسيليا.

فالعقود التجارية في النصف الأول من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي والمخصصة لأسهم التاجر الرأسمالي المرسيلى إتيان دي ماندويل Etienne de Manduel وحصصه، وكذلك التعاليق الشهيرة والوجيزة من الموثقين أمليس، Amalric و جنفيه Janvier توضح لنا تطور تجارة مرسيليا مع بلدان المغرب الإسلامى⁽¹⁵⁾. وبدء فرض سيطرتها بدءاً من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، فالتجار المرسيليون - لا سيما من أعضاء أسرة Manduel - كانوا من الأوائل الذين تبعوا التجار الإيطاليين إلى بلاد المغرب وبصفة خاصة إلى سبته وبجاية⁽¹⁶⁾.

ولا غرو أن نرى التاجر Etienne de Manduel يبدأ عمله كصبي على أحد المراكب، ثم يصبح سكرتيراً على سفينة أخرى، ثم يمتلك سفينة صغيرة، وخلال عشرين عاماً من بدء عمله، يبدأ رحلاته التجارية إلى صقلية، ثم يصعد قليلاً قليلاً ليصبح تاجراً بحرياً كبيراً له تجارته الواسعة مع بلدان المغرب والمشرق، وبعد ذلك نجد أبناءه برنار Bernard و جان

Jean محاسبين وأصبحوا بعد ذلك يديرون تجارة مرسيليا⁽¹⁷⁾، وفي هذا السياق، ولأول مرة، تطلعا أحد الوثائق المؤرخة في ٦١٧هـ/١٢٢٩م، عن وجود فندق للتجار المرسيليين في مدينة تونس⁽¹⁸⁾، ويعني ذلك أن التجارة الفرنسية في البلدان المغربية انتقلت من دورها من نقل البضائع إلى التبادل التجاري، وأصبح التجار الفرنسيون يستقرون كغيرهم من التجار الأوربيين في المدن المغربية لمباشرة أعمالهم التجارية.

ويبدو أن التجارة بين مدن فرنسا الجنوبية وتونس بدأت تنشط مع مطلع العقد الثالث من القرن السابع الهجري/العقد الرابع من القرن الثالث عشر الميلادي، ويستدل على ذلك من وثيقة مؤرخة في عام ٦٢٧هـ/١٢ يونيو عام ١٢٣٠م، بخصوص تاجر من مدينة مونبيليه يدعى بيتر يوس سلفاستر Petrus Silvester استلم طلبية من الرأسمالي المرسيلي Etienne de Manduel على يد كاتب العقود janvier جانفيه وهي عبارة عن ٤٠ ليرة ملكية مدفوعة في شكل ٦٣ Besants مذهبة - مطلية بماء الذهب- ليحملها معه إلى جنوة، ثم من هناك إلى تونس ليتاجر بها، على أن يكون ربع الربح من تجارة هذه النقود عائداً للتاجر المونبيليانى الذى قام بالرحلة، وذلك عند عودته إلى مدينة مرسيليا⁽¹⁹⁾، ووثيقة مؤرخة في عام ٦٣٠هـ/٢٨ فبراير ١٢٣٢م تخص انخراط أحد تجار مدينة برشلونه المدعو جوهان ريفس Johannes Ruffus في تجارة Barnard ابن التاجر الرأسمالي المرسيلي Manduel مفضلاً التجارة في الأراضى الإسلامية⁽²⁰⁾، كما أن هناك ثلاثة نصوص من تنظيم les Commendes* ميرمة في مرسيليا بخصوص علاقاتها التجارية مع تونس، أولها مؤرخ في ١٢ يونيو ١٢٣٠م بخصوص نقود - غير محددة القيمة- والثانى مؤرخ في ١٢ أبريل ١٢٣٤م، والثالث مؤرخ في أغسطس ١٢٣٥م مخصص لشراء المرجان⁽²¹⁾.

من دراسة ٨٥ عقد من عقود القوانين التجارية للتاجر ماندويل Etienne Manduel والخاصة بتجارته الواسعة مع شتى بلدان حوض البحر المتوسط، يتبين لنا من خلال المخالصات- قسامم الإيصال- ملامحة التقديرات للتجارة المرسيلية مع بلدان المغرب، ف٥٢ عقداً منها مرتبط

بالتجارة مع مدن المغرب الواقعة على ساحل المتوسط من سبتة حتى تونس. أي أن نسبة ٦٠% من هذه العقود مرتبط بالتجارة المغربية، بينما إحدى عشر عقداً منها مرتبط بعكا (Acre) وسوريا، و٨ بصقلية، و٢ بمصر، والباقي موزع بين مدينة برشلونه ومونبيليه وأسواق إنجلترا⁽²²⁾.

وإذا ما حاولنا توزيع الأثنين وخمسين عقداً الخاصة بالتجارة مع المدن المغربية، وفترات تعاقدها، نجد أن كل العقود التي خصت مدينة وهران سابقة عن عام ٦٣١هـ/١٢٣٣م، في حين نجد من ١٧ إلى ٢٤ عقداً خصوا مدينة بجاية جاء تاريخ تعاقدهم بعد عام ٦٣١هـ/١٢٣٣م، وست عقود لمدينة تونس جاء تاريخهم سابقاً لعام ٦٣٤هـ/١٢٣٦م⁽²³⁾، فأغلب العقود هنا تخص مدينة بجاية وسبتة. ومن المعروف أن لمدينة سبتة منذ قيام دولة الموحيين تجارة مزدهرة مع بلدان الحوض الغربي للبحر المتوسط، وغدت سبتة منفذاً لمنتجات المغرب والسودان الغربي، ومركزاً لتصريف السلع التي يجلبها تجار جنوة ومرسليا ومملكة أرغون لتحتل سبتة مكان الصدارة بين موانئ شمال إفريقيا، وأصبحت محطة لرحلات المراكب من جنوة إلى أسبانيا وفرنسا⁽²⁴⁾.

وعلى الرغم من أن هذه العقود لا تعطينا تصوراً كاملاً عن أنواع السلع المتبادلة في حركة التجارة الفرنسية المغربية، إلا أننا نلاحظ من خلالها أن هناك تقنيات عالية استحدثت على حركة التجارة في حوض المتوسط، حيث أصبح للموثقين طرقاً خاصة في إجراء عمليات التأمين على السفن والبضائع تلزم التجار في رحلاتهم على تنفيذ التعليمات بدقة. فشملت العقود التجارية الأصلية كلمة (la Commenda) في مميزات خاصة وترتيب موجز. موضحة التنظيمات التجارية وأصناف التجار وقوانين الشراكة التجارية⁽²⁵⁾.

فنجد la Commenda في تباين واضح خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الهجري/ الثالث عشر الميلادي، تلعب الدور الأكثر والأهم في مدينة مرسليا وذلك بسبب غنى التجار الذين أصبح معظمهم رأسماليين، لتكون La Commenda القوة المسيطرة على حركة التجارة، وفضل

أعضاؤها التجارة الخارجية في أعمالهم نظراً للفوائد الكبيرة المتوقعة من وراء ذلك⁽²⁶⁾.

وتصف لنا النصوص التي تحدثنا عن العلاقات التجارية التونسية الفرنسية الثلاث حالات الأساسية لـ La Commenda، فالحالة الأولى: تشمل الاتفاق على العملة المستعملة في شراء السلع والبضائع، والثانية: تشمل الاتفاق على أنواع البضائع المباعة والزائدة، والثالثة: تشمل الاتفاق على السفن المستأجرة للقيام بالرحلات التجارية⁽²⁷⁾.

وبخصوص الحالة الأخيرة نجد La Commenda متكررة في عمليات الإبحار بخصوص رواتب الموظفين الأساسيين في هذه الأعمال، حيث تقدر الرواتب على فوائد المبيعات من البضائع كجزء منفصل⁽²⁸⁾ وتمدنا أحد الوثائق المؤرخة في عام ٣١/٥٦٤١هـ/ ١٢٤٣ مايو بمعلومات مهمة عن الأساليب المستعملة في تجارة البحر المتوسط، فالسفن التجارية تكون لمالك واحد أو ملك عدة أشخاص، ليسيّط على هذه التجارة نظام المشاركة العريض المتشعب، وذلك للتقليل من مخاطر أعالي البحار، فتجمع الثروات والقوة في يد بعض الأسر صاحبة النفوذ لم يحل من التعامل بنظام المشاركة الخاصة بملكية السفن.

وفي الفترة من ٦٠٩هـ/ ١٢١٢ حتى ٦٤٤هـ/ ١٢٤٦م، نرى للتاجر الرأسمالي المرسملي Manduel عشرين عقداً من La Commenda خاصة باليهود المرتهين لأعماله في النقل البحري إلى مدينة بجاية، وسبتة ووهران وتلمسان وصقلية وأسبانيا⁽²⁹⁾، وتونس فهناك نص لواحدة من وثائق La Commenda مؤرخة في ٣١/٥٦٤١هـ/ ١٢٤٣ مبرم في مرسيليا لسفينة إلى مكان وصولها في تونس⁽³⁰⁾.

وكان تجار مرسيليا عن طريق وكلائهم من اليهود في مدينة سبتة يبيعون عملات عربية (أنصاف دراهم Millares) تضرب في مدينة مونبيليه⁽³¹⁾، وهو أمر تؤكد واحدة من النصوص العديدة لـ la Commenda في الدراهم المبرمة في مرسيليا وعلاقتها مع الشمال الإفريقي ففي أحد النصوص en millares هي قطع من النقود لأنصاف الدراهم المذهبة في وزن جيد تستخدم في شراء البضائع في الأماكن البعيدة عائد فائدتها التجارية أفضل

(32) ويؤكد بن قرية صالح على أن هذا الأمر كان نتيجة الآثار العيقة التي خلفتها النقود الفضية المغربية الموحدة فى العملات الأوربية، ونالت إعجابهم وقلدوها فضربوا على شاكلة الدراهم الموحدة ما عرف باسم المليار Milliards وهو مربع الشكل، لكنه ذو قيمة منخفضة عن الدرهم الموحدى⁽³³⁾

والواقع أنه بغض النظر عن الدور الفعال الذى تلعبه العملة فى كل نظام اقتصادى، باعتبارها وسيلة مهمة للتبادل ووسيلة معيارية للقيم، فإن سنها يعبر عن اختيارات سياسة مرتبطة بقضية المشروعية السياسية، فالسكة ليست فقط أداة لنقل الثروة وتلبية الحاجات، إنما هى أيضاً نقل لمظاهر السلطة ورموزها. لذا جاء الاهتمام من الفقهاء المسلمين بتبرير شرعية التعامل التجارى مع غير المسلمين، عاملين على حل المشكلات التى تطرحها عملية الصرف والمعادلات انطلاقاً من الدرهم الفضى والدينار الذهبى، وتقسيماتها الفرعية، وذلك بهدف الوصول إلى نظام موحد للأوزان والنقود من جهة، ومن جهة أخرى لأن الشرع علق كثيراً من الأحكام بهما⁽³⁴⁾.

وفى معرض تطرق الفقيه السبتي أبو العباس أحمد العزفى المتوفى ٦٣٣هـ / ١٢٣٦م، لقضية وجود "أسماء الله وكتابه العزيز" منقوشة فى الدرهم وإشكالية التعامل بها "لأن البيع بها والشراء يؤدى أن يمسهما الطاهر والنجس والنصرانى" يستند الفقيه السبتي على السلطة الشرعية للقاضى الوليد بن رشد القائل: "إنما لم ينكر السلف عن ذلك على ما فيه وأجازوا البيع، والشراء للمنفعة العامة للمسلمين والضرورة الماسة إليها، لأنهم يميزون بالسكك طيب الذهب والفضة، ويعرفون بها مقدار فضل بعضها على بعض فى الطيب، فتصح به البيوع فيما بينهم"⁽³⁵⁾ هكذا جاء الاهتمام بمسألة النقد فى المعاملات التجارية مع الأوربيين لا سيما فى المدن الساحلية المغربية التى كان يستعمل فيها على نطاق واسع، وهى مدن يقوم اقتصادها على المبادلات النقدية.

لكن التعليقات الوجيزة من الموثق Amalric والمنطبقة على أربعة شهور فقط من مارس إلى يوليو ١٢٤٨م، تكون لدينا انطباعاً على أن ثمة تغييرات مفاجئة فى تجارة مدن جنوب فرنسا مع مدن الشمال الأفريقى،

وتسمح لنا هذه العقود على تقدير حجم هذه التغيرات، فمن خلال ٤٨٣ عقداً خاصين بـ La Commenda فى عملية الإبحار حتى أماكن الوصول المرادة خلال أربع شهور، نجد ٧٢ عقداً فقط يخصون المدن المغربية بنسبة ١٤% مقابل ١٥٠ عقداً لكنا (Acre) وسوريا بنسبة ٣٦% و ١١٢ لنابلى وصقلية بنسبة ٢٢%. على أن من بين العقود الخاصة بمدن الشمال الإفريقي نجد ١٧ عقداً لمدينة سبتة مقابل ثلاثة فقط لمدينة بجاية⁽³⁶⁾.

وفى اعتقادنا أن هذه التغيرات على سير حركة التجارة الفرنسية المغربية متوافقة تماماً مع التدهور الذى لحق بالدولة الموحدية، لاسيما بعد حدوث عدد من الفتن والثورات التى شهدتها العواصم السياسية للمغرب الأقصى.

وبالمقارنة بين مجموع العقود التى خصت سبتة خلال هذه الفترة وهى سبعة عشر عقداً مقابل ثلاثة فقط لمدينة بجاية، يمكن القول إنه على الرغم من حدوث الفتن والثورات والاضطرابات الداخلية التى شهدتها مدن المغرب الأقصى آنذاك، إلا أن سيطرة أسرة بنى العزفى على سبتة وحكمها لها منذ عام ٦٤٧ - ٧٢٨هـ / ١٢٤٩ - ١٣٣٨، حظيت المدينة بفترة من النشاط التجارى والازدهار الاقتصادى، كما حظيت بقوة سياسية حقيقة شجعت الفرنسيين على استمرار مزاولة نشاطهم التجارى بهذه المدينة وإن كان قد انخفض لقليل من الوقت.

وعلى الرغم من الضعف الطارئ فى حركة النشاط التجارى عن طريق بعض الحوادث التى مست التجارة، إلا أن سبتة ظلت مركزاً كبيراً للتجارة العالمية⁽³⁷⁾، فاستقبلت سبتة خلال النصف الثانى من هذا القرن تجار مرسيليا ومونبيليه وناربون⁽³⁸⁾ فى عام ٦٤٦هـ / ١٢٤٨م نجد أن أمير سبتة يعاود طلباً من تجار مرسيليا بخصوص شحنة أطعمة وجلود ناعمة وشمع⁽³⁹⁾، كما أن وثيقة مؤرخة فى ٦٤٦هـ / ١٦ مارس ١٢٤٨م يطلب فيها تاجر من مدينة مونبيليه يدعى سيمون ريكارد Simon Ricard عن طريق وكيله فى مدينة مرسيليا المدعوم جيوم ريكادور Guillaume Recadour إعطاء ٥٤٣ Sous للتاجر المرسيليبى جان فيلافور

Jean Villefort والمسافر إلى مدينة سبتة، ليشتري بهذه الكمية حريراً من هناك⁽⁴⁰⁾.

وهناك وثيقة ثانية مؤرخة في ٦٤٦هـ/ ٢٧ مايو ١٢٤٨م يطلب فيها التاجر المرسيلى بير أمبرى Pierre Imbret من التاجر اليهودى بونسك فيرزول Bonisoc Ferusol مبلغ ٥٩٠ Sous ليشتري به كتان لتصديره إلى الجزائر وتونس⁽⁴¹⁾.

ووثيقة ثالثة مؤرخة في ٦٤٦هـ/ ٢٧ مايو ١٢٤٨م يطلب فيها التاجر اليهودى بنانه فوبوك Bana fous Boc ابن التاجر استريك Astruc من التاجر اليهودى Bonisoc ferusol ٢٠٠ Sous ليشتري بـ ٢٠ ليرة قرنفل وبعشرين ليرة أخرى جوز المسك المصدر إلى ميورقة Majorque ومن مدن المغرب⁽⁴²⁾.

كما أن وثيقة رابعة مؤرخة في ٦٤٦هـ/ ٢٧ مايو ١٢٤٨م يطلب فيها المرسيلى بونس أتو Pons Atoux ٤٠٠ Sous من التاجر اليهودى Bonisoc ferusol ليشتري بضائع زهيدة محمولة من ميورقة Majorque ومن مدن المغرب⁽⁴³⁾.

ووثيقة خامسة مؤرخة في ٦٤٦هـ/ ٢٨ مايو ١٢٤٨م يطلب فيها التاجر المرسيلى جوزيف تشير Jeseph Tanchures ٢٤٠ Sous من التاجر اليهودى Bonisoc ferusol لكي يشتري جوز مسك وخشب من مدن المغرب الشمالية⁽⁴⁴⁾.

أما الوثيقة السادسة المؤرخة في ٦٤٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٢٤٨م فيعطى فيها التاجر لانفرك ساسارى lanfranc Sassari وصلأ بـ ٥٠ Besants لتاجرین من مدينة مرسليليا وهما أمبرواز باستوم Ambroise Baston و جان راي Jean reille يطلب منهم شراء أشياء من ميورقة خلال رحلتهم إلى بلاد المغرب⁽⁴⁵⁾.

كما أن تجار المدن المغربية عبروا البحر إلى البلاد الأوروبية، حيث إن هناك عدداً من الرحلات كانت معروفة، ففي عام ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م نلاحظ أن التاجر التلمسانى أبو أرلان Abou Arlan صدر أكثر من ٢ طن من حجر الشب إلى مدينة برشلونة ورحل إلى مدينة مونبيليه ليشتري منها عتاد

سفن تمثل قيمتها ٣٠ كيلو من الذهب⁽⁴⁶⁾، كما أن هذه الفترة شهدت قيام بعض من وكلاء السلاطين المسلمين بعمل تجارى، ففي عام ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م، باع رسول من سلطان بنى عبدالوادر حجر الشب في برشلونه واشترى عتاد سفن من مدينة مونبيليه أيضاً⁽⁴⁷⁾.

ومن خلال الوثائق السالفة والمتعلقة بالتجارة الفرنسية مع بلدان المغرب، يتضح لنا أقول نجم أسرة التاجر الراسمالي المرسيلى ماندويل Mandeucl وظهور عدد آخر من التجار اليهود.

وإذا كان النصف الأول من القرن السابع الهجرى/الثالث عشر الميلادى قد شهد نشاطاً ملحوظاً في التجارة الفرنسية المغربية، إلا أن غموضاً وصمتاً من المصادر الأوربية يخيم على هذه العلاقات في النصف الثانى من هذا القرن، وعلى الرغم من هذا إلا أننا لا نوافق على رأى بارتييه M.Baratier الذى يذكر أن النصف الثانى من القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر شهد تدهوراً في هذه العلاقات⁽⁴⁸⁾.

ففى أحد الوثائق بأرشفيف مدينة مونبيليه والمؤرخة في مطلع النصف الثانى من القرن السابع الهجرى بالتحديد فى عام ٦٥٤ / الثالث عشر الميلادى - ٢٥ أغسطس ١٢٥٦م - تم تخصيص ٦٠٠ Besants لمدة عام لفندق القنصلية فى تونس مع المحلات ومجموع الموثقين والمطاعم والمقاهى والحانات⁽⁴⁹⁾، كما أن فندق المرسيلىين بسببة ظل مفتوحاً للتجار الفرنسيين المقيمين فى عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م⁽⁵⁰⁾. كما أن أحد العقود المؤرخة فى عام ٦٥٥هـ / ٢٧ أغسطس ١٢٥٧م يوضح لنا أن ثمة منافسة تجارية بين تجار مونبيليه والتجار القطلان فى تونس. ففي هذا العقد يرخص الملك خايمى الأول Jacques I ملك أرجون للقنصل القطلانى فى تونس برنجيه بيرليته Berenguer- periliata بتقليص نشاط تجار مونبيليه وذلك بمصادرة تجارتهم حتى يحصل القنصل ديون الملك المستحقة عليهم⁽⁵¹⁾.

وإذا كان النصف الثانى من هذا القرن قد شهد فتوراً فى العلاقات التجارية، فهذا مرجعه الأساسى إلى الحروب الصليبية على المشرق، كما يتضح لنا ذلك من خلال الحملة الصليبية الثامنة التى كانت موجهة إلى

تونس في عام ٦٦٨هـ/١٢٦٩م، بسبب تداعيات اقتصادية لخصها لنا المؤرخ ابن خلدون في ادعاء تجار جنوب فرنسا لأموال كانوا أقرضوها إلى التاجر التونسي اللياني الموظف الكبير عند الخليفة المستنصر الحفصي الذي نكب من قبل السلطان والذي أنتهى أمره بالقتل وأستصفاء أمواله، فطالب أولئك المرابون بالديون التي لهم عليه بدون أن تكون لديهم حجج في ذلك، فألغى السلطان طلبهم ولم يستجيب لهم مما دعاهم إلى التثكي إلى لويس التاسع حتى أضطر الخليفة المستنصر إلى إرسال سفارة إلى فرنسا للتفاوض في هذا الموضوع لكن لويس التاسع أرسل إلى ملوك النصارى يستنفرهم إلى غزو تونس، على الرغم من أن الخليفة المستنصر أرسل وفداً إلى الملك الفرنسي للمصالحة على أن يكف عما عزم عليه، وحمل هذا الوفد ثمانون ألفاً من الذهب لاستمالة الفرنسيين، لكن لم تنجح هذه المحاولة بعد أن قبض هؤلاء الأموال وادعوا أنهم لم يقبضوها⁽⁵²⁾.

ولا شك أن الأحداث المتتالية لهذه الحملة أثرت تأثيراً كبيراً على العلاقات التجارية بين مدن جنوب فرنسا ومدن المغرب الشمالية خلال هذه الفترة وقد عبر عن ذلك ابن خلدون خير تعبير بقوله: "وانقبض تجار النصارى عن تعاهد بلاد المسلمين"⁽⁵³⁾ فشهدت الفنادق الأوروبية - لاسيما الفنادق المرسلية - خلال هذه الفترة صعوبات كثيرة وازعاجات إدارية وصلت إلى حد وقف التجارة إلى مدينة بجاية في السنوات التي سبقت عام ٦٦٩هـ/١٢٧٠م، وإلى غلق فندق مدينة سبتة⁽⁵⁴⁾.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات التي سببتها الحملة الصليبية الثامنة على تونس خلال العقد الثاني من النصف الثاني من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، ورغم الصمت الكامل من المصادر الأرشيفية عن موضوع العلاقات التجارية الفرنسية المغربية، إلا أننا لا نعتقد أن بلدان المغرب كانت قد أغلقت تماماً موانئها وفي آن واحد أمام حركة التجارة الفرنسية. بل إن الموانئ في كل النصف الثاني من هذا القرن ظلت مفتوحة كما يؤكد ذلك روبر هنري⁽⁵⁵⁾.

فقد نشطت مرة ثانية حركة التجارة الفرنسية مع مدن المغرب بفضل اتفاقية السلم والتجارة والتي عقدت في ٦٦٩هـ/نوفمبر ١٢٧٠م، بين الملك

Charled d'Ajon (Leherdi) Philippe III ملك صقلية و تيبو Thibout ملك نافار Navarre ومن جهة أخرى مع الخليفة المستنصر، تلك المعاهدة التي من خلالها "ناقشوا الموضوعات العليا المختلفة" ومن أهمها إعادة أعمالهم التجارية، فخلال خمسة عشر سنة يكون لديهم الحق فى إجراء عمليات تجارية فيما بينهم، وفى جانب قليل من الشروط العامة وبشكل أكثر خصوصية تشير هذه الاتفاقية إلى التنازل عن الحقوق غير الشرعية "مثل الحقوق الضائعة فى حالة غرق سفينة"⁽⁵⁶⁾.

ومع مطلع القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ، وبالتحديد فى عام ٧٠٥هـ/١٣٠٥م، طلبت السلطة المركزية المرسلية من حاكم مدينة بجاية إعادة إصلاح فندق مرسلية وترميمه⁽⁵⁷⁾.

إقامة التجار بالفنادق القنصلية ببلاد المغرب:

مثلما هو الحال فى البلاد الأوروبية، حيث يقيم التجار الغرباء فى فنادق خاصة بهم، كان الحال أيضاً على الأراضى الإسلامية ، فالتجار الغرباء بصفة عامة كانوا مقسمين حسب قومياتهم إلى مجموعات متباينة يقيمون فى ضواحي المدن أو فى منطقة حضرية واحدة، لكن كل مجموعة منهم لها فندقها الخاص بها⁽⁵⁸⁾ ففى خارج المدن العربية لاسيما الساحلية منها مناطق أو لنقل أحياء عرفت بنسبتها إلى الجاليات الأجنبية التى تقطنها مثل (حى الجنوين وحى البيازنة وحى المرسلين) وعلى سبيل المثال فى مدينة تونس أقيمت الفنادق المسيحية بين البحيرة وميناء المدينة، كما أنه فى بعض المدن الصغيرة كان هناك فندق واحد لخدمة التجار الغرباء من مختلف الجنسيات، وفى هذه الحالة كانت توجد حواجز داخل الفندق تفصل بين النزلاء من الجنسيات المختلفة⁽⁵⁹⁾، ونظراً لحركة التبادل التجارى بين مدن جنوب فرنسا ومدن المغرب الشمالية خلال القرن السابع الهجرى/الثالث عشر الميلادى فإن عدداً كبيراً من التجار الفرنسيين فضلوا الإقامة بالمدن المغربية ليسهلوا مهام استقبال سفنهم ونقل بضائعهم، لذا وجدت الفنادق المرسلية فى غالبية المدن الساحلية ببلدان المغرب⁽⁶⁰⁾ - على غرار فنادق الجاليات الأوربية الأخرى - وكانت هذه الفنادق عبارة عن مبنى أو مجموعة مبان منظمة حولها ممر رئيسى توجد به مجموعة ملحقات من المرافق

الضرورية التي تخدم النزلاء⁽⁶¹⁾، مثل المتاجر الكبرى، والدكاكين الصغرى، ومقر مسكن القنصل، والكنيسة، والمقبرة والفرن ومكتب الموثق وحمام عمومي⁽⁶²⁾، ومطاعم ومقاهى وحانات⁽⁶³⁾، ومكتب لسكرتارية الديوان⁽⁶⁴⁾، ومخازن⁽⁶⁵⁾.

وكان الفندق بمثابة "بيت للأمة" قام بدور الحصانة الدولية فهو يؤمن عملية استغلالهم بشكل ما، فأفران وحمامات وحانات ودكاكين ومقاهى الفندق مخصصة للمسيحيين المقيمين على أرض الإسلام فقط⁽⁶⁶⁾.

أما الموظفون المعينون من قبل الدولة فكانوا يختصون بأبناء جنسهم فقط، فالموثق كان يتولى كتابة أو تحرير العقود العامة أو الخاصة، والكاهن أو القس كان يقوم بخدمة مصلى الكنيسة الموجودة فى إحدى الردهات أو الموجودة فى مبنى صغير، والقضاة من أجل الدعاوى التي كانت ترفع ضد رعاياهم حيث يقوم القضاة بالترافع عنهم وفض المنازعات القانونية التجارية، وعلى رأس هؤلاء يوجد القنصل ممثلاً أعلى لأبناء بلده⁽⁶⁷⁾، وتتجلى التزاماته فى الدفاع عن مصالح جاليته سواء تجاه السلطات المحلية أو الأجنبية، وإدارة الحى أو المدينة الصغيرة التي تقوم فيها الجالية، وربما يقوم بمهمة القضاء بين الرعايا⁽⁶⁸⁾.

ولكن الوثائق لا تفصح عما إذا كانت إقامة القنصل بهذه الفنادق لها طابع الاستمرارية أم لا؟ وقد يسمح قانون مدينة مرسيليا التجارى لعام ٦٥٣ هـ / ١٢٥٥م، بالظن أن القناصل لم يكونوا ملزمين بالتواجد بصفة دائمة فى كل موانى المغرب، وفى بعض الأحيان كان القنصل يعين لمدة سنة، وكان يقسم بالإتجىل بعدم السماح بإقامة مكان للدعارة فى الفندق الذى يشرف عليه، وكذلك عدم بيع الخمر الأجنبى إلا بعد نفاذ الخمر المرسيلى، ولا يسمح بكراء الحوانيت للأجانب بدون استشارة المسؤولين فى المدن الأوروبية التي ينتمون إليها⁽⁶⁹⁾.

وكانت حكومات هذه الجاليات تخصص ميزانية لنفقات هذه الفنادق فقد خصص لفندق مرسيليا بمدينة تونس ٦٠٠ Besants لنفقات مجموعة الموثقين والمطاعم والمقاهى والحانات⁽⁷⁰⁾.

وفيما اعتقد أن هذا كافياً لإثبات أن الفرنسيين لم يكونوا تجاراً طارئين خلال القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي في مدن المغرب الشمالية، ولهم حياتهم الخاصة بهم داخل فنادقهم وأحيانهم الصغيرة.

منطقة الجمرک:

قبل ذهاب التجار إلى فنادقهم، وبعد إفراغ بضائعهم وسلعهم من المراكب، يتوقفون في منطقة الجمرک، حيث تتم عملية الإجراءات الجمركية على السلع والبضائع، والتي غالباً ما كان يتم الإعلان عن بيعها بالمزاد العلني في أماكن وصولها⁽⁷¹⁾.

والجمرك عبارة عن مكتب تجاري للدولة، توجد به مجموعة من المنظمين التجاريين لدخول السلع التجارية ومقدار ما عليها من ضرائب، ومن المعروف أنه في أغلب البلدان الإسلامية كانت ضريبة الديوان المفروضة على التجار الأجانب هي ١٠%، إلا أن على أرض المغرب الإسلامي كانت هذه الضريبة متغيرة وليست ثابتة، حيث خفضت في كثير من الفترات إلى ٨%، وهكذا يكون على التجار الأجانب تسديد ما عليهم من حقوق للجمرك، كما كان عليهم أيضاً دفع رسوم قليلة إلى مجموعة السماسرة والحمالين والترجمين الموجودين بجوار مكتب الجمرک، وذلك قبل الذهاب إلى فنادقهم⁽⁷²⁾.

وقد تعرض بعض التجار المرسيين للضرب في مدينة بجاية عام ٦٩٣هـ/١٢٩٣م، لأنهم رفضوا تسديد حقوق الجمرک وتسليم بضائعهم قبل معرفة الثمن⁽⁷³⁾.

وفي حالة عدم بيع سلع التاجر الأجنبي تخزن تلك البضائع في مخزن الجمرک، وكان رسم التخزين محدداً بضريبة ثابتة، ولكنها متغيرة أحياناً في حالة ما إذا كانت البضائع كثيرة، ولا يستوعبها المخزن، فتودع في فناء مخزن الجمرک⁽⁷⁴⁾.

الصادرات والواردات:

تناولت الوثائق أيضاً موضوعات الصادرات والواردات، وإن كانت لا تشير إلى الأسعار فإنها تلقي أضواء مهمة عن النشاط الاقتصادي خلال هذا القرن.

والقائمة المثبتة بواسطة Mas-Lataire وما جاء من إشارات في الوثائق التي نشرها L. Blancard خير شاهد على حركة تبادل السلع التجارية الذي شهدها هذا القرن، فقد تميزت البضائع المصدرة من بلدان المغرب إلى جنوب فرنسا في أنواعها وأحجامها، وجاء في مقدمتها ما تميزت به بلاد المغرب من مصنوعات محلية تقليدية مثل الملابس من أصواف وقطن وحريير وكتان وقماش وفرو⁽⁷⁵⁾، كما ارتبطت بتجارة المنسوجات، تجارة السجاد من كل الأصناف⁽⁷⁶⁾.

وجاءت التجارة في المعادن لاسيما (الذهب والفضة والعملات النقدية) في المقام الثاني كسلعة كبرى للتصدير، فالتجارة في الذهب بين البلدان الأوروبية وبلاد المغرب كانت ذات أهمية كبرى منذ بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، فالدينار المغربي كانت له قيمة كبرى في حسابات مدينة مونبيليه في القرن السادس الهجري/الثاني عشر وبداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي⁽⁷⁷⁾، ويضاف إلى الذهب التجارة في الرصاص والزئبق، وقليل من المصنوعات المعدنية⁽⁷⁸⁾. ويأتي حجر الشب في مقدمة الصادرات، وكذلك شمع العسل⁽⁷⁹⁾.

أما عن المنتجات الزراعية فجاء الزيت في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن بعده الغلال (الشعير والقمح) ومن البقوليات (الفول) ومن الفواكه اليابسة (البلح والعنب)⁽⁸⁰⁾.

ومن مواد الصباغة (النيلة والزعفران) كما كان لقشر اللوز أهمية ملحوظة في الصادرات، ولا تقل عنه أهمية الأعشاب الطبية والبهار والقرنفل وكذلك السلال⁽⁸¹⁾.

أما الجلود فقد كانت تصدر بكميات ضخمة خلال هذا القرن، وكانت جلود الحيوانات واحدة من الصادرات الأساسية، وكان من النادر غيابها من

أى سلع كثيرة مصدرية عبر مياه البحر المتوسط⁽⁸²⁾، وازداد الطلب خلال هذا القرن من الأوروبيين على الخيول⁽⁸³⁾.

وأخيراً يأتى ريش النعام بين السلع التجارية المتبادلة عبر البحر المتوسط، حيث تطورت التجارة فيه بطريقة مفضلة للنظر منذ نهاية القرن السادس الهجرى/الثانى عشر الميلادى، فكان ريش النعام يمثل أهم وسائل الزينة عند النساء وكانت حلية أساسية تترزين بها النساء فى فرنسا فى عهد هنرى الثانى Henri II ، فريش النعام الأفريقى كان يصدر كتميمات أو تعويضات⁽⁸⁴⁾.

ولقد كان التفوق فى النشاط التجارى بين مرسيليا ومدن المغرب الشمالية معقوداً للتجار اليهود بعد عام ٦٤٦هـ/١٢٤٨م، الذين شحنوا من مدن المغرب الشمالية الفرو والزعفران والصوف والقرنفل والعملات النقدية، كما كان للتجار المرسيليين وكلاء فى تجارة الذهب والعبيد بين بلدان السودان عبر بلاد المغرب إلى أوروبا⁽⁸⁵⁾.

أما أهم السلع التى ورد ذكرها فى الوثائق المرسيلية خلال القرن السابع الهجرى/ الثالث عشر الميلادى والتى كانت تستوردها مدن المغرب المختلفة فكانت: المعادن: (الحديد، الفولاذ، القصدير) و(العملات النقدية، من الذهب، والفضة) إلى جانب الأسلحة، والأخشاب والورق والنسيج⁽⁸⁶⁾، ومن المواد الطبية (الكافور، والعطور) والعبير والمسك، والصمغ، الطيور لاسيما (النسور، والسناقر)⁽⁸⁷⁾.

خوامش البحث:

(١) هناك عدد لا بأس به من الدراسات حول هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال، هيكلى أمارى: البراءات العربية، دار الخفوظات الملكية بفلورنسه، فلورانس ١٨٦٣، وملحق فلورانس، ١٨٦٧.

Brunschvig (R.): Note sur un Traite. Conclu entre tunis et l'empereur Fredenic II. In Revue Tunisienne, III, 1932.

Lopez (R.S.): le facteur economique dans la politique africaine des papes. In Revue historique. CXC VIII, 1947.

Mascarello: Quelque aspects des activites Italienne dans le Maghreb Medieval. R.O.H.M.

Guicahard (P.): Genes et le Maghreb au XV siecle

بمبحث منشور ضمن كتاب الغرب الإسلامي والغرب المسيحي في العصور الوسطى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، رقم ٤٨، لعام ١٩٩٥م.

balletto (L.): les rélation entne Genes et le Maghreb occidental au Moyen Age. Aspects politiques et economiques.

أيضاً بمبحث منشور ضمن كتاب الغرب الإسلامي والغرب المسيحي في العصور الوسطى رقم ٤٨، لعام ١٩٩٥م.

Henni(R.) Bautier: les marchands et banquiers de Plaisance dans l'economie Interantionale du X Iie au XV siecle.

Boutier (R.H.): la Marine d'Amalfi dans le trafic mediterraneen du xIve siècle Publié a commerce mediterraneen et banquiers Itallens au Moyen-Age. Paris, 1991.

سلفاتورى بونو: العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وإيطاليا في العصر الوسيط، ترجمة: عمر محمد البارونى، مجلة البحوث التاريخية، الجزائر، السنة الثامنة، العدد الثانى، ١٩٨٦م. هذا إلى جانب عدد كبير من الأبحاث المنشورة باللغة الإيطالية.

(٢) أما فيما يخص الأبحاث المنشورة عن العلاقات الاقتصادية بين أسبانيا وبلدان المغرب فهي كثير ومتنوعة أيضاً.

(٣) نشر هذا البحث في Melanges d'histoire et arch de

L'occident Musulman, Alger, 1927.

(٤) نشر هذا البحث في مجلة هسريس العدد T.X Liv 4e et 4 Tr. عام ١٩٥٧م.

(٥) **Blancard (L.): Document inedits Sur Le commerce de Marseille au Moyen-Age Marseille. 2 Vol. 1884- 1885.**

(٦) De Mas Latrie (M.L.): Traites de paix et de Commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens avec les Arabes de l'Afrique septentrionale au Moyen-Age, Paris, 1866.

ثم صدر مجلد ملحق وقوائم باريس ١٨٧٢م.

Supplement et tables, Paris, 1872

(٧) De Mas Latrie (M.L.): Document sur le commerce maritime du midi de la France T.X. bilble de l'ècole de charte, 1846. P.203.

وينوه De Mas Latrie (M.L.): إلى أنه منذ زمن طويل وجد تجار مسيحيون فى مدينة سبتة جاءوا للصيد فى مياه هذه المدينة.

(٨) chovin (G.): Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc. P. 269.

Sayous (A .E.): le commerce des Européen a Tunis, Paris, 1929. P. 25.

(٩) Sayous: ibid, p. 60.

(١٠) سلفا تورى يونو: العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وإيطاليا، ص٣٢٨.

(١١) Bautier(R.H.): les relations commerciales entre l'Europe et l'Afrique du nord et l'équilibre économique méditerranéen du X II au XIVE Siècle-publié dans commerce méditerranéen et banquiers italiens au Moyen-Age. Paris 1991. P.411.

(١٢) Dufourcq (C.E): la question de Ceuta au X IIIe Siècle, Hesperis, Paris, 1955, p.69.

(١٣) De Mas Latrie (M.L.): op. cit., p.203.

(١٤) أبو العباس أحمد العزقى: إثبات ماليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد، دراسة محمد الشريف، الإمارات، أبو ظبى، منشورات الجمع الثقافي، ١٩٩٩م، انظر مقدمة الحقن، ص٢٧.

(١٥) Bautier(R.H): op. cit., p.411.

(١٦) Dufourcq (C.E): la vie quotidienne dans le ports méditerranéen au Moyen- Age, Hachette, Paris, 1981. P.111.

(١٧) Dufourcq: op. cit., p.42.

ويحدد هذا المؤرخ فترة العشرين عاماً التي قضاها التاجر Manduel بتاريخ ١٢٥٥-١٢٧٥ إلا أننا نرى أن هذا تاريخ متأخر، حيث أن هناك وثيقة من أرشيف مدينة مرسيليا مؤرخة في ١٢ يونيو ١٢٣٠م، نقلها Blancard في وثائقه توضح أن الأعمال التجارية لهذا التاجر سابقة عن التاريخ الذي أشار إليه شارل إيمونيل. انظر:

Blancard: op. cit., p.33.

(١٨) Sayous: op. cit., p.65.

(١٩) Blancard: Document inédits sur le commerce du Marseille T.I. p33.

(٢٠) Bancard: Ibid, T , I. Pp.37-38.

* la Commenda: انظام تجارى كان يقوم على أن أصحاب رؤوس الأموال يقدمون أموالهم لأحد التجار ليتاجر بها مقابل أن يعود ربح الربح للتاجر والثلاثة أرباع الأخرى لأصحاب رؤوس الأموال ولعبت la Commenda الدور الأساسى فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر الميلاديين فى بلدان أوروبا الجنوبية وتطورت لتحتل مكاناً هاماً من الأعمال التى تقترب قانونياً من عقود الشركات الجماعية، لكن مع نهايات القرن الثالث عشر وبدايات القرن الرابع عشر فقد هذا النظام أهميته لأسباب بسيطة، حيث أنه كان يقوم على تنظيم عمليات التصدير والتجارة فى الأماكن التى تم الاتفاق عليها فى العقود التجارية المتعددة بين أصحاب رؤوس الأموال والتجار، ومع نزوح التجار إلى توكيل وكلاء من قبلهم لإتمام الأعمال التجارية فى الأماكن البعيدة فبدأ أصحاب رؤوس الأموال فى تغيير النظام القديم إلى نظام جديد فظهرت la Societas وأخذت دورها بسرعة حتى اقتربت من عقد عام للشركات الجماعية. انظر: Sayous: op.cit., p.13.

(٢١) Blancard: Ibid: p. 37- 38.

(٢٢) Bautier(R.H): les rélation commerciale entre l'Europe et l'Afrique. P.411.

(٢٣)Bautier(R.H): ibid, p. 411.

- (٢٤) أمين توفيق الطيبي: النشاط الاقتصادى والعلمى بمدينة سبتة المغربية فى القرن الثامن الهجرى، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثانى، يوليه ١٩٨٦م، ص ٢٩٧.
- (٢٥) Andre E.Sayous: op. cit., p.62.
- (٢٦) Sayous(A.E): Ibid., p.61- 62.
- (٢٧) Sayous(A.E): Ibid., p.63.
- (٢٨) Sayous(A.E): Ibid., p.63.
- (٢٩) Sayous(A.E): Ibid., p.64.
- (٣٠) Blancard: Documents Inidits. T.I. p.172.
- (٣١) أمين توفيق الطين: المرجع السابق، ص ٢٩٧.
- (٣٢) Blancard: Le Millares étude sur une monnaie de XIIIe Siècle de L'arabe par les chrétienne pour les besoins de leur commerce en pays Maure.
- (٣٣) بن قسرة صالح: انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحى فى القرون الوسطى، بحث منشور فى كتاب الغرب الإسلامى، والغرب المسيحى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، رقم ٤٨، عام ١٩٩٥، ص ١٨٥-١٨٦.
- (٣٤) أبو العباس أحمد العزفى: المصدر السابق، انظر مقدمة الخقق، ص ١٣، ١٤، ٢٦، ٢٧.
- (٣٥) أبو العباس أحمد العزفى: المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.
- (٣٦) Bautier(R.H): Les rélation commerciales entre l'Europe et l'Afrique. P.412.
- (٣٧) Dufourq(C.E): la question de Ceuta au XIIIe Siècle. P.107.
- (٣٨) Raoul Busquet: Histoire du Commerce de Marseille, Paric, 1951, pp. 169- 180. 365.
- (٣٩) Dufourq(C.E): Ibid. p.106.
- وكان هذا الأمر يدعى أبو على بن هليس.
- (٤٠) Blancard: op. cit., T.I. p. 267.
- فى عام ١٢٨٥-١٢٨٦ كان واحد دينار مغربى يعادل ١٥ Sous برشلونى. انظر:

Dufourq(C.E): prix et niveaux de vie dans les pays catalans et maghribins a` la fin du X III et au debut du XIV Siécle. P. 477.

(٤١) **Blancard:** Ibid. T.II. pl. 204- 205.

(٤٢) **Blancard:** Ibid. T.II. pl. 204- 205.

(٤٣) **Blancard:** Ibid. P.205.

(٤٤) **Blancard:** Ibid., p. 206.

(٤٥) **Blancard:** Ibid., p. 306.

(٤٦) **Dufourq(C.E):** Cmmerce du Magherb médiéval avec l'Europe chrétienneet marine musulmane, donnees connues et problemes ensuspens. Centre d'Etude et de recherches économiques et sociales, Tunis, cahier serie Histoire n'I. P168.

(٤٧) **Ibid,** p. 177.

(٤٨) **Baratier (E.d):** Histoire du commerce de Marseille, Paris, 1951, p. 193.

(٤٩) **Archives de Montpllier. B.A.CA.Reg. 13F.297, No.110.**

(٥٠) **القادري يوتشيش:** الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين، بحث منشور بكتاب تاريخ المغرب الإسلامي ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٤، ص ٩٥.

(٥١) **Dufourq(C.E):** les consulats catalans de Tunis et Bougie au temps de Jacques le Conquerant Anuario de Estudios medievals 3. Barcelona, 1966, p.472.

(٥٢) **ابن خلدون:** تاريخ ابن خلدون، ج٢، طبعة بيروت، ص ٢٩١.

تشير المصادر الأوربية بخصوص هذا الأمر أن التاجر أبو العباس الليثاني أقرض من قبل التجار الفرنسيين - جنوب فرنسا- بمبلغ ٣٠٠ ألف دينار، في حين يجعل ابن خلدون هذا المبلغ بـ ٣٠٠ دينار . انظر:

Histoire de la Marine France. T.I. p. 186.
Sayous(E.A): Le Commerce des Europeens à Tunis. P. 60.

والملك الفرنسي الذي أشار إليه ابن خلدون هو سان لويس Sanit Louis ويجعل ابن أبي ديسنار ثمن هذه المصالحة ألف ومائة قنطار وعشرة قناطير من الفضة على أن تكون الهدنة خمسة عشر عاماً، ويشير أيضا إلى أن ثمة صلحا قد تم. كما أنه يشير إلى أسباب أخرى غير التي ذكرتها المصادر الأوروبية وابن خلدون في الأسباب المباشرة لهذه الحملة الصليبية. انظر، ابن أبي ديسنار: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، لبنان، دار المسيرة، ط ٣، ١٩٩٣م، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٥٣) ابن خلدون: المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٩١.

(٥٤) Bautier(R.H): op. cit., p. 412.

(٥٥) Bautier(R.H): op. cit., p.413.

(٥٦) نص هذه المعاهدة نشره Sacy في

Les Memoirs de L'Academie des inscription et
bolleltres, nouvelle Serie. T.IX. p.463.

(٥٧) Bautier(R.H): op. cit., p.412.

(٥٨) Dufourq(C.E): la vie quotidienne dans les ports
méditerranéene au Moyen-Age, Paris,
Hachette, 1975. P. 116.

(٥٩) Ibid. p.116.

(٦٠) DeMas-Latrie: Traites de paix et de commerce et
documents divers concernant les rélarion
des chrétiens avec les arabes de L'Afrique
Septentrionale au Moyen-Age Paris, 1866-
1875. P. 80-90.

(٦١) Dufourq(C.E): op. cit., p. 116.

(٦٢) Gisele(C): Les Marseillais à Ceuta au 13e Siècle,
p. 278, DeMas-latrie: op. cit., p. 80-90.

(٦٣) Archives des Montpellier B. Ach. Reg. 13 F, 291,
no.110.

(٦٤) Blancard: Documments inidits. T.II. p. 356.

(٦٥) Archives Anians. B.ACA, Reg. 21, F. 7511.

(٦٦) Dufourq(C.E): op. cit., p. 117.

(٦٧) Dufourq(C.E): Ibid. p.117.

(٦٨) القادري بوتشيش: الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامي خلال عصر الموحدين، ص

٩٦.

(٦٩) القادري بوتشيش: المرجع السابق، ص ٩٦.

(٧٠) Archive de Montpllier. B.A CA-Reg. 13f. 291.

(٧١) Dufourq(C.E): op. cit., p.117.

(٧٢) Dufourq(C.E): Ibid., p.118.

(٧٣) Dufourq(C.E): Ibid., p.119.

(٧٤) Dufourq(C.E): Ibid., p.117.

(٧٥) DeMas-Latrie: Traites entre chrétiens et Arabes au
Moyen-Age., Blancard: Document inidits
T.I. p.267.

(٧٦) Dufourq(C.E): la vie quotidienne dans l'Europe
miedival sous domination Arabe, Hachette,
1978. P.192.

(٧٧) Dufourq(C.E): La vie quotidienne dans les ports
méditerranéens au Moyen-Age. P. 112-113.

(٧٨) Devisse(J.): Routes de Commerce et échanges en
Afrique Occidentale enrelation avec la
Méditerranée, Revue d'histoire
economique et Sociale, 1972. P.58.

(٧٩) Dufourq(C.E): Commerce du Magherb medieval
avec L'Europe. pp. 168. 177.

(٨٠) DeMas-Latrie: op. cit.

(٨١) Oliel(J.): Les Juifs au Sahara, le Touat au Moyen-
Age, Paris, 1991, P. 68.

(٨٢) Dufourq(C.E): Commerce du Mogherb médival. P.
175.

(٨٣) Blancard: op. cit. T.II. p. 307.

(٨٤) Oliel(J.): op. cit., p.68.

(٨٥) Oliel(J.): Ibid., p.69.

(٨٦) Blancard: op. cit., T.II. p. 309. M. Lombard: Arsenaux et bois de marine dans la méditerranee muslman, VX in Espacs et reseaux du haut Moyen-Age, Paris, La Hay, 1972, p. 71.

(٨٧) Oliel(J.): op. cit., p. 68.

مصادر ومراجع البحث:

مصادر باللغة العربية:

١. ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبنانى ١٩٥٦-١٩٦١.

٢. ابن أبى دینار: محمد بن القاسم القيروانى، المؤنس فى أخبار إفريقية وتونس، لبنان، دار المسيرة، ط٣، ١٩٩١م.

٣. العزقى: (أبو العباس أحمد) إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد، دراسة محمد الشريف، الإمارات، أبو ظبى، منشورات الجمع الثقافى، ١٩٩٩م.

المراجع:

٣. إبراهيم القادرى بوتشيش: الجاليات المسيحية بالمغرب الإسلامى، خلال عصر الموحدين، منشور ضمن كتاب تاريخ الغرب الإسلامى، قراءات جديدة، بيروت، دار الطليعة ١٩٩٤م.

٤. أمين توفيق الطيى: النشاط الاقتصادى والعلمى بمدينة سبتة المغربية فى القرن الثامن الهجرى، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثانى، يوليه ١٩٨٦م.

٥. بن قربة صالح: انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحى فى القرون الوسطى، منشور ضمن كتاب الغرب الإسلامى

والغرب المسيحي في القرون الوسطى، منشورات كلية الآداب

والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٥م.

٦. سلفاتورى بونو: العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وإيطاليا في العصر

الوسطى، ترجمة عمر محمد الباروني، مجلة البحوث التاريخية،

الجزائر، السنة الثامنة، العدد الثاني ١٩٨٦.

باللغة الفرنسية:

1-Archives de Montpellier: B.A.CA, Reg. 13f. 291.no,
110.

2-Archives Anians : B.ACA, Reg. 21. F. 751.

3- Sayous(A.E): Le commerce des Europeen à Tunis,
Paris, 1929.

4-Baratier. E.D. : Histoire du Commerce de Marseille,
Paris, 1951.

5-Bautier. (R.H):

- Les relations commerciales entre L'Europe et
L'Afrique du nord et L'equilibre economique
méditerranéen du XIIe au XIV Siècle, dans
Commerce méditerranéen et banquiers Italien au
Moyen-Age. Paris. 1991.

6- De Mas Latrie(M.L): Document sur le commerce
maritime du midi de la france.T.X. bilblé de
L'école le charte, 1846.

- Traités de paix et de Commerce et documents
divers concernant les relations des chrétiens avec
les Arabes de la Afrique septentrionale au Moye-
Age. 1866-1875.

- Supplement et Tables, Paris, 1872.

7- Devisse. J. : Route de commerce et échange en
Afrique Occidentale en relation Avec la
Méditerranée. Revue d'Histoire économique et
sociale, 1972.

8- Dufourcq (C.E):

- La question de Ceuta au XIIIe Siècle. Hésperis, Paris, 1955.
- La Vie quotidienne dans le ports méditerranéen au Moyen-Age. Hachette, Paris, 1981.
- Commerce du Magherb Medieval avec L'Europe chrétienne et marine musulmane: donnees Connues et problemes en suspens, Centre d'etude et de recherches economiques et sociales, Tunis, cahier serie histoire. no. I.
- La vie quotidienne dans L'Europe medieval Sous domination Arabe, hachette, Paris, 1978.
- Les Consulats Catalans de Tunis et de Bougie au temps de Jacques les conquerant. Anuario de Estudios medievals 3. Barcelona, 1965.
- 9- Chovin(G.): Aperçu sur les relations de la France avec le Maroc des origines à la fin du Moyen-Age, Melanges d'histoire et arch de L'occident Musulman, Alger, 1927.
- Les Marseillais à Ceuta au 13 Siècle. Hésperis, T.X. Liv3e et 4 Tr. 1957.
- 10- Lombard. M. : Arsenaux et bois de marine dans la méditerranée musulmane V.X. in espaces et reseaux du haut Moxen-Age. Paris, La Haye. 1975.
- 11- Blancard(L.):
 - Le Millares etude sur une monnaie de X IIIe Siècle de L'Arabe par les chrétienne pour les besoins de leur Commerce en pays Maure.
 - Document inedit sur le commerce de Marseille au Moyen-Age, Marseille 2. Vol. 1884- 1885.
- 12- Oliel(J.): Les Juifs au Sahara. Le Touat au Moyen-Age. Paris, 1991.
- 13- Sacy: Les Memoirs de L'Academie des inscription et belle- Lettres, nouvelle Serie.T.IX.